

لجنة المحامين للدفاع عن الحريات العامة: تحرك قضائي وسياسي ودولي لاشارة قضية المعتقلين والمختوفين

العريضة لتحركاتها على مستويات
ثلاث:

الاول: قضائي، ويقضي باثارة هذه
القضية مع مجلس نقابة المحامين
لتحركها فوراً مع القضاء المختص
ووضع الامور كافة في نصابها القانوني.
الثاني: على المستوى السياسي،
ويقضي بتحديد لقاءات مع كبار
المسؤولين في السلطة التنفيذية. ابتداء
برئيس الحكومة بصفته محامياً وايضاً
وزير الداخلية. وبكل من وزير العدل
والدفاع بصفتهما ايضاً نقيبين سابقين
للمحامين.

ثالثاً: على المستوى الدولي : اثارة
قضية الحريات العامة وحقوق الانسان
الاصلية بالقدر الذي باتت معه قضية
المعتقلين والمختوفين في لبنان تمثل
تعدياً على مبدأ الحريات الديموقراطية
التي كفلتها شرعة حقوق الانسان
العالمية والدستور اللبناني وتشريعاته
وقوانينه، والعمل في هذا المجال على
الاتصال بكافة المؤسسات الدولية:
الصليب الاحمر الدولي، اتحاد المحامين
العرب، لجنة الحقوقيين الديموقراطيين،
وسائر المنظمات الانسانية الدولية التي
تعنى بحقوق الانسان والحرية
الديموقراطية.

هذا وقد حدد للجنة المحامين بناء
لطلبها موعد للقاء رئيس الحكومة قبل
ظهور يوم الخميس المقبل وموعداً اخر مع
نقيب واعضاء مجلس نقابة المحامين.
كما يتابع مندوبون عن اللجنة
المذكورة لقاءاتهم بلجنة المتابعة
المنبثقة عن اهالي المعتقلين لتنسيق
الجهود والتحركات وللتزود بكل ما من
شأنه ان يخدم القضية الانسانية
العادلة والمشروعة.

قررت لجنة المحامين للدفاع عن
الحريات العامة والمختوفين والمعتقلين
السياسيين المباشرة بالتحرك لاثارة
مسألة المعتقلين على الصعد القضائية
والسياسية والدولية.

كانت اللجنة قد عقدت اجتماعاً
تمهيدياً امس، وتداولت في ضرورة
العمل على تأمين سبل المراجعة الكفيلة
بصيانة الاصول القانونية الصحيحة
وضمان صحة تنفيذ القانون واصدرت
اثر اجتماعها البيان الآتي:

عقدت لجنة المحامين للدفاع عن
الحريات العامة والمختوفين والمعتقلين
السياسيين اجتماعاً تمهيدياً ضم
المحامين احمد سويد، سنان براج،
النائب نجاح واكيم والنائب زاهر
الخطيب وقد جرى في هذا اللقاء عرض
مسهب لما تم ويتم على الارض في سياق
حملات المداومة والتفتيش والاعتقالات
وما لهذه الاجراءات من علاقة مباشرة
بقضايا الحريات العامة والديموقراطية
وجرى التداول بضرورة العمل على
تأمين سبل المراجعة الكفيلة بصيانة
الاصول القانونية الصحيحة وضمان
صحة تنفيذ القانون، كما جرى التدقيق
باسماء المختوفين والمعتقلين الواردة
اسماؤهم في اللوائح التي كانت قد
اعدتها لجنة المتابعة المنبثقة عن اهالي
المعتقلين والمختوفين والظروف التي
تجعل البعض منهم لا يزال معتقلاً وقد
مضى على اعتقاله اشهر طويلة ولم يحل
بعد الى المحاكمة وفق ما تقتضيه
الاصول القانونية والبعض الآخر الذي
لا يزال محتجزاً لدى بعض الجهات غير
الرسمية او مختفياً مجهول المصير.
ووضعت لجنة المحامين الخطوط